

حب الله مودعاً: نأمل أن تسمح «الأجواء» المقبلة بتحرير القطاع الهيئة المنظمة للاتصالات «بلا رأس» اعتباراً من اليوم

حيدر الحسيني

على حدث عائلي سعيد، قبل أن يتفرغ مجدداً للحياة العملية.

وقد تولى حب الله مهام رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي بالإنابة خلفاً للرئيس السابق كمال شحادة، اعتباراً من أول أيار (مايو) ٢٠١٠، بعدما أبلغ الأخير في ٢٣ نيسان (أبريل) من العام نفسه، فريق عمل الهيئة قراره الاستقالة من منصبه، وأخذ إجازة غير مدفوعة لأسباب قال إنها «شخصية ومهنية خاصة به»، ولكن دوافعها كانت مرتبطة بظروف سياسية دفعته للانتقال إلى عمل آخر.

وقد أثنى حب الله على إنجازات فريق عمل الهيئة، لا سيما على مستوى بناء قاعدة قانونية صلبة لإطلاق عملية إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتطويره بناءً لأحدث الأطر التنظيمية، بالرغم من التحديات الكثيرة التي واجهتها الهيئة منذ تأسيسها.

لكن هذا الثناء لا يكفي وحده لطمأنة العاملين في الهيئة المنظمة، وفيهم كفاءات مهمة، ومنهم العديد ممن تقدم بطلبات لتبوء مناصب في مجلس الإدارة الجديد، ومنهم من هو قانع بدوره الحالي. فهؤلاء جميعاً متعاقدون ولا يعلمون منذ ٥ سنوات متى تستقر الأمور كي تُبَتَّ أوضاعهم ويتم إنصافهم بعد معاناة طويلة مع نقص التمويل تارةً ودفع ثمن الخلافات السياسية في البلد تارةً أخرى.

فمتى يعيّن مجلس الوزراء مجلساً جديداً لإدارة الهيئة المنظمة للاتصالات؟ وإلى أي مدى سيكون تحرير قطاع الاتصالات موضع إجماع بين «مدارسه» الاقتصادية المختلفة؟ وهل سيحسم أمر كادر الهيئة ويتم هيكلة التنظيمي؟ وهو مجلس يعاني انقسامات وزارية حادة حول الكثير من الملفات التي يبدو حسمها صعباً ومحط نقاش ساخن.

في أجواء تتسم بالقلق على المصير، يودّع العاملون في الهيئة المنظمة للاتصالات اليوم آخر من تبقى من أعضاء مجلس إدارتها، وهو الرئيس الحالي بالإنابة (منذ استقالة كمال شحادة)، رئيس وحدة تقنيات الاتصالات عماد حب الله، الذي كان قد باشر عمله في مثل هذا اليوم من عام ٢٠٠٧.

يأتي ذلك بعد أن غادر قبله زميلاه في مجلس الإدارة باتريك عيد ومحاسن عجم، اللذان كانا يرأسان على التوالي وحدتي «السوق والمنافسة» و«الإعلام وشؤون المستهلكين».

واعتباراً من هذا اليوم، تصبح الهيئة «بلا رأس»، نظراً للفراغ الإداري الذي يصيبها على مستوى مرجعية القرار من الآن وحتى تعيين مجلس الوزراء مجلس إدارة جديداً مكوناً هذه المرة من ٦ أعضاء بدلاً من ٥ كما في المجلس القديم المنتهية ولايته، على نسق مجالس إدارة الهيئات التنظيمية المقترحة لقطاعات أخرى، ومنها الهيئة العامة للطيران المدني، مراعاة للتوزيع الطائفي المعهود.

وأعرب حب الله لـ«المستقبل» عن أمله في أن تسمح «أجواء» المرحلة المقبلة بتفعيل عمل الهيئة ودورها الأساسي الذي أنشئت من أجله في تحرير قطاع الاتصالات، بعدما قطعت شوطاً مهماً على مستوى إصدار ما تتطلبه ترجمة قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر عام ٢٠٠٢ من أنظمة تضبط عمل القطاع وتضمن تحريره كما ينبغي.

ولم يفصح حب الله عن وجهة سيره المهنية بعد الهيئة، مكتفياً بالقول إن «الفرص كثيرة»، ومعتبراً أن أولويته خلال الأسابيع المقبلة ستكون منصبة